



Parliamentarians for Global Action
Acción Mundial de Parlamentarios
Action Mondiale des Parlementaires

دليل لبرلمانيين من أجل العمل العالمي (PGA)

تشجيع التوقيع على معايدة تجارة الأسلحة، والتصديق عليها، وتنفيذها

in consultation with
control arms

الغرض

ما هي معاهدة تجارة الأسلحة؟

عندما بنت الجمعية العمومية بالأمم المتحدة القرار 16/98 "مُحو معاهدة لتجارة الأسلحة (UN) معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية، التي تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، على النحو المبين في معاهدة تجارة الأسلحة.

وقد تطلب القرار 16/98 من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتلمس آراء الدول الأعضاء بشأن الجمود، والنطاق ومشروع المعايير لعمل وثيقة شاملة وملزمة قانونياً يتم على أساسها تبني معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية، وتصديرها، ونقلها، وتقديرها، وتقرير عن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها رقم 62.

في الثامن عشر من أكتوبر، عام 2006 تم تقديم قرار لطلبة الأمين العام للأمم المتحدة التلاس آراء الدول الأعضاء بشأن الجمود، والنطاق، ومشروع المعايير لعمل وثيقة شاملة وملزمة قانونياً يتم على أساسها تبني معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية، وتصديرها، ونقلها.

في الثاني من أبريل عام 2013، اعتمدت الجمعية العمومية بالأمم المتحدة (UN) معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية، التي تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، على النحو المبين في معاهدة تجارة الأسلحة.

إن المدف من المعاهدة هو تعزيز السلام والأمن من خلال إنهاء نقل الأسلحة التقليدية إلى البلدان التي تعاني من صراع أو عدم استقرار. وعلى ذلك فإن هذه المعاهدة ستصعب عملية تزويد منتهي حقوق الإنسان وأولئك الذين ينتهيون القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بمثل هذه الأسلحة.

وتعد معاهدة تجارة الأسلحة جزءاً من مبادرة دولية أوسع نطاقاً بدأت في عام 1997. وكان الغرض الأصلي منها وضع مجموعة من المعايير الأخلاقية لتجارة الأسلحة يتم تبنيها في نهاية المطاف على المستوى العالمي. وقد تمت مناقشة معاهدة تجارة الأسلحة لأول مرة في عام 2006

والغرض من دليل الشؤون البرلمانية هذا هو تسليط الضوء - بطريقة واضحة وب مباشرة - على الطرق العديدة المختلفة، ومتقاربة الأهمية التي يستطيع بها البرلمانيون العمل ووضع معاهدة تجارة الأسلحة بشكل حاسم في مسار إيجابي ومستمر في المستقبل.

ولذلك يُؤمل أن يجد أعضاء البرلمان (النواب) في جميع أنحاء العالم هذا الدليل ليكون مرجعًا مفيدة في العديد من مجالات الدعوة المتميزة ومبادرات سن القوانين التي تتم لتحقيق الطابع العالمي لمعاهدة تجارة الأسلحة.

يلعب البرلمانيون دوراً فريداً وأساسياً في تشجيع التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، والصدق عليها، وتنفيذها (ATT).

وكسلطنة تشريعية للحكومة، يواصل البرلمانيون تقديم مساهمات جوهرية في صياغة معاهدة قوية يتم التصديق عليها وتنفيذها على نطاق واسع.

وبصفتهم برلمانيين، ونظراً لقربهم من صناع القرار الرئيسيين في السلطة التنفيذية للحكومة، يستطيع البرلمانيون ممارسة نفوذهم بصورة قوية وفعالة في الحصول على

التوقيعات، والتصديقات، وكذلك تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في بلدانهم.

وفي 10 يوليو 2013، بلغ عدد الدول الأعضاء الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة 79 دولة وصدق عليها دولتان ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم بشكل كبير قبل نهاية عام 2013.

لمؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة في يوليو 2012، وعلى الرغم من التقدم الموضوعي الذي تم إحرازه في النص الحالي بـ رئيسة السفير بيتر وولكوت من أستراليا، ثبت أن الموافقة بالإجماع صعبة المنال.

الجمعية العمومية

بالأمم المتحدة في الثاني من أبريل عام 2013 (الجلسة العامة رقم 68) تبنت معاهدة تجارة الأسلحة بنسبة 154 مقابل 3 صوats و32 امتناع. وتم عرض معاهدة تجارة الأسلحة للتوقيع عليها في الثالث من يونيو، وقد وقعت 79 دولة من الدول الأعضاء بحلول العاشر من يوليو، فيما صدقت عليها دولتان. هذا الرقم مرشح للزيادة بشكل كبير بعد ذلك في اجتماعات الجمعية العمومية في نيويورك في سبتمبر 2013.

يلعب البرلمانيون دوراً هاماً وفردياً وجوهرياً في مجال تعزيز معاهدة تجارة الأسلحة.

[17] A/RES/64/48، عقد مؤتمر بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2012 "لوضع وثيقة مفصلة وملزمة قانوناً بشأن المعايير المشتركة بأعلى درجة ممكنة لنقل الأسلحة التقليدية". وتم اتخاذ القرار بالموافقة على معاهدة تجارة الأسلحة بالإجماع. حيث لا يمكن اعتبارها إلا إذا لم تتعارض أي من الدول الأعضاء.

وقد تم عقد مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة من الثاني إلى السابع والعشرين من شهر يوليو عام 2012 برئاسة السفير روبرتو غارسيا موريتان من الأرجنتين. على الرغم من إحراز تقدم كبير بشأن المشروع، إلا أن الإجماع لم يكن مرتقاً بحلول اليوم النهائي في 72 يوليو، 2012.

في ديسمبر 2012، قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عقد مؤتمر حول معاهدة تجارة الأسلحة من الثامن عشر وحتى الثامن والعشرين من مارس، 2013.

وبنفس النتائج غير الحاسمة

في ديسمبر 2006، صوتت 153 دولة لصالح القرار رقم 98/16، وأمنت 42 دولة. كاطلب القرار رقم 98/16 أن يشكل الأمين العام مجموعةً من الخبراء الحكوميين - على أساس التوزيع الجغرافي المنصف - لفحص الجدوى، وال نطاق، ومشروع المعايير لهذا الوثيقة القانونية، وتقدم تقرير إلى الجمعية للنظر فيه في دورتها رقم 63. في 28 سبتمبر 2007، عين الأمين العام مجموعةً من الخبراء الحكوميين تم اختيارها من 28 دولة. وقد اجتمعت المجموعة ثلاثة مرات في عام 2008 وأعدت تقريراً نهائياً.

وفي عام 2009، تبنت الجمعية العمومية القرار رقم 64/48، والذي تضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول معاهدة تجارة الأسلحة. وعقدت مجموعة مطلقة اجتماعين حول معاهدة تجارة الأسلحة

وكذلك في عام 2006، تم التخطيط لستة جلسات لهذه المجموعة. ومع ذلك، في نهاية عام 2009 قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بموجب القرار

كيف يمكن للبرلمانيين دعم معاهدة تجارة الأسلحة؟

استقطاب الدعم

ويجري حالياً نواب "برلمانيون من أجل العمل العالمي" في أكثر من 50 دولةً على اتصالات نشطة مع زملائهم في البرلمان في جميع أنحاء العالم، وفي السلطة التنفيذية (وزارات الخارجية)، وأصحاب المصلحة الآخرين، لترويج التوقيع المبكر لمعاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها.

خطوات استقطاب الدعم التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لترويج معاهدة تجارة الأسلحة:

- إثارة قضية معاهدة تجارة الأسلحة لمناقشتها في اجتماعات اللجان البرلمانية المخصصة
- حث المتحدثون في البرلمانات ورؤساء مجالس الشيوخ على إدراج مسألة التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق في جداول أعمال الجلسات العامة/برامج العمل الفرعي والرئيسي في مجالس البرلمان
- تقديم استجوابات برلمانية وأو اقتراحات في البرلمان دعماً للتوصي على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها
- التقرب لمسؤولي الحكومة المختصين للاستفسار عن التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة وتشجيعها، والتصديق عليها، وحثهم على تقديم تشريع برلماني مناسب للبرلمان للنظر والموافقة للسماح للحكومة بالتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة.
- الوصول للعديد من المصادر الإعلامية - التقليدية والاجتماعية - لتوسيع دعم معاهدة تجارة الأسلحة في المجتمع ككل

بصورة عامة، تتمثل مهمة البرلمانيين في هذا المجال في ثلاثة جوانب متميزة ومتزاوية الأهمية

1. استقطاب الدعم
2. سن القوانين وتطبيقها
3. الرقابة/المساءلة/الإنفاذ

يمتلك النواب، بحكم عضويتهم في السلطة التشريعية للحكومة، أهلية رفعة المستوى للوصول إلى صانعي القرار الرئيسيين في سلطة الحكومة التنفيذية لتشجيع دعم معاهدة تجارة الأسلحة والبحث عنها. وهذه العلاقة إحدى الميزات التي يستفيد منها العديد من المشرعين في مختلف أنحاء العالم بالفعل لتعزيز معاهدة تجارة الأسلحة.

وزراء الحكومة في العديد من البلدان - بما في ذلك وزراء الشؤون الخارجية - في كثير من الأحيان لا يزالون نواباً في البرلمانات، وعلى النقيض، قد يصبح العديد من النواب وزراء حكوميين. هذا "باب الدوار" بين السلطتين التشريعية والتتنفيذية للحكومة

يجعل للمشرعين دوراً جوهرياً في تعزيز معاهدة تجارة الأسلحة.

الأعضاء بها لحضور الاجتماعات الأربع للجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة من عام 2010 وحتى 2012 ومؤتمري معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2012 و2013، بالإضافة إلى تنظيم عدد من الفعاليات الجانبيّة عالية المستوى خلال هذه المناسبات.

وعند الموافقة على معاهدة تجارة الأسلحة في الثاني من أبريل من عام 2013،

أطلقت "برلمانيون من أجل العمل العالمي" حملة للتوصي على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها، وتفيدنها.

مع وجود برلمانيين من أجل العمل العالمي (PGA) يلعبون دوراً قيادياً، حصد الإعلان البرلماني العالمي للحد من الأسلحة من الحصول توقيع ما يزيد عن 2100 برلماني على معاهدة تجارة الأسلحة في 114 بلد في جميع أنحاء العالم بين نوفمبر 2011 وويوليو 2012. وتحتوى الإعلان بعدد من قبل جميع الموقعين - بدعم معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك الدعوة إلى التصديق عليها وتفيدنها بمجرد إنشاؤها. كما أرسلت "برلمانيون من أجل العمل العالمي" وفداً من البرلمانيين

سن القوانين والتنفيذ

الرقابة/المساءلة/الإنفاذ

كذلك، وبشكل متوازن، في العديد من الدول، يُطلب من السلطة التنفيذية بالحكومة تقديم تقارير دورية بالإجراءات للبرلمان من أجل مراجعتها وموافقة عليها. وفي بعض الحالات، لا يستطيع المسؤولون في السلطة التنفيذية المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات بدون الحصول على موافقة البرلمان.

كيف تصل صلاحيات النواب المختلفة بسياق معاهدة تجارة الأسلحة في البلدان التي هي طرف في معاهدة تجارة الأسلحة؟

قد تحتاج الحكومات وزارات الدفاع التي تقوم باستيراد أسلحة تقليدية إلى تقديم خططهم وميزانيتهم المقترحة إلى البرلمان على الأقل للحصول على المشورة، وفي بعض الحالات، لموافقة عليها.

وفي هذه الحالة، يجب أن يكون النواب على ثقة، قبل منح الموافقة، أن استيراد هذه الأسلحة لا يخالف أي من أحكام معاهدة تجارة الأسلحة. وتتضمن معاهدة تجارة الأسلحة نفسها متطلبات تقديم التقارير ذات الأهمية في هذا الصدد.

يجب على الحكومات وزارات الدفاع التي تقترح تصدير أسلحة تقليدية أو نقلها التشاور كثيراً والحصول على موافقة من البرلمان على أي تصدير أو نقل من هذا القبيل.

وفي هذه الحالة، يجب أن يكون النواب على ثقة، قبل منح الموافقة، أن تصدير هذه الأسلحة أو نقلها لا يخالف أي من أحكام معاهدة تجارة الأسلحة. وتتضمن معاهدة تجارة الأسلحة نفسها متطلبات تصدير جهة إلى جهة والتي تعد ذات أهمية خاصة في هذا الصدد.

في معظم الدول الديمقراطية، يوجد سلطة تشريعية، وتنفيذية، قضائية للحكومة. ويرمي هذا التسلسل الهرمي الفصل بين السلطات إلى توفير نظام "الضوابط والتوازنات" بين السلطات الحكومية الثلاثة.

والسلطة التشريعية بالحكومة دور هام بشكل خاص في ضمان أن تكون الحكومة التنفيذية ملتزمة طوال الوقت بالالتزامات بوجوب المواثيق الوطنية، والإقليمية، والدولية. وبالتالي، في سياق معاهدة تجارة الأسلحة، لا يتوقف دور البرلمانيين الخامس في ضمان فعاليتها عند وضع تشريعات تبني القوانين الخارجية لإعطائهما تأثيراً بوجوب القانون الوطني.

في العديد من البلدان، يطلب من السلطة التنفيذية بالحكومة تقديم تقارير بصفة دورية إلى البرلمان وجاهه عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإنفاذ الالتزامات المفروضة عليها بوجوب القانون الوطني، والإقليمي، والدولي. ولا يقف الأمر عند هذا، ولكن في بعض الحالات، يتوجب على السلطة التنفيذية بالحكومة أيضاً الحصول على موافقة البرلمان لخططها المقترحة لإنفاذ القوانين الوطنية، أو الإقليمية، أو الدولية.

وفي اتصال وثيق بهذا الأمر، وبغية تنفيذ هذه القوانين، يتوجب على السلطة التنفيذية للحكومة في العديد من البلدان تقديم خطط الميزانية للبرلمان من أجل الموافقة عليها. لذا، فإن البرلمانيين لديهم دور حاسم في هذا الشأن. حيث يجب إقناعهم بأن الخطط/الميزانيات المقترحة التي تتصل بتطبيق القانون الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي ستكون فعالة في هذا الشأن.

صياغة التشريعات: يلعب النواب دوراً حيوياً في الصياغة الفعلية لتشريعات التنفيذ/تبني القوانين الخارجية. وفيما يتعلق بتقديم المشورة بشأن تنفيذ المعاهدات الدولية، تقدم منظمات المجتمع المدني الدولي، مثل برلمانيون من أجل العمل العالمي، خبرات كبيرة.

واحدة من أهم امتيازات البرلمانيين هي أنهم يسنون القوانين. فقبل سن القوانين، يجب أولاً تقديمها، وصياغتها، ومناقشتها. ونفس الشيء ينطبق أيضاً على آلية قوانين تسعى إلى إدخال المعاهدات الدولية في القانون الوطني.

وهنا تلخيص لمسؤوليات المشرعين المباشرة المختلفة في هذا المجال:

• يجب أن يوفّق النواب في العديد من الدول مسبقاً على التصديق على المعاهدات الدولية قبل أن تودع الحكومة رسميًا وثيقة التصديق/الانضمام مع الأمم المتحدة. عادةً ما تقدم الحكومة قانون التصديق للبرلمان ثم ينظر فيه البرلمان ويتصرّف بناءً عليه

• في وقت التصديق أو بعده، ستقدم الحكومة تشريعات لإنفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في القانون الوطني. وبعد من مسؤولية المشرعين مراجعة هذا التشريع وتعديلاته - قبل تبنيه - لضمان توافقه الكامل مع الالتزامات التي تهدّت الدولة بها بالفعل بكتوتها طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة.

• وفي العديد من الدول، يمكن للنواب البدء في التشريعات بأنفسهم، أو من خلال لجان برلمانية - دون الحاجة لإجراءات من الحكومة - لإنفاذ المعاهدة في القانون الوطني. وتعد هذه ميزة أساسية ينبغي على جميع النواب إدراكها فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة. على الرغم من أن موافقة الحكومة ستكون ضرورية في نهاية المطاف، كوسيلة للبدء في الإجراءات، إلا أن هذه أدلة أساسية للنواب للمضي قدماً في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في بلدانهم

- وفي العديد من الدول، يجب الحصول على موافقة البرلمان على الميزانيات التي تقتربها الحكومة/وزارة الدفاع على أساس سنوي أو مخصوص.
- في هذه الحالة، يجب أن يكون النواب على ثقة بعدم وجود شيء في الميزانيات المقترحة من شأنه مخالفة التزامات الحكومة المفروضة عليها بموجب أحكام وثيقة تجارة الأسلحة عند ظهور الأدلة، من خلال تقارير في وسائل الإعلام أو تحريات المجتمع المدني، بأن السلطة التنفيذية بالحكومة قد تتخذ إجراءً - أو تفكك في المخاذ إجراء
- - يخالف التزامات الدولة المفروضة عليها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، يحق في العديد من الدول للبرلمانيين عقد جلسات استماع علنية في هذه الحالات وأو مطالبة وزراء/مسؤولي الحكومة المعينين حضور جلسة الاستماع بالجلس لتقديم توضيح يتعلق بهذه الإدعاءات. لذلك يتمتع النواب بسلطة التحقيق والتحري الأثير أهمية لبيان امتثال السلطة التنفيذية للحكومة في البلدان الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة بأحكامها المنصوص عليها

تعليقات ختامية

1. استعرض معاهدة تجارة الأسلحة، بجميع لغات العمل الرسمية للأمم المتحدة على:
<http://www.un.org/disarmament/ATT/>
2. استعرض الإعلان البرلماني العالمي لمراقبة الأسلحة بخصوص معاهدة تجارة الأسلحة وقائمة النواب الـ2100 الموقعين على الإعلان في 411 دولة حول العالم:
<http://controlarms.org/en/parliamentarian-declaration/>
3. احصل على المزيد من المعلومات عن الحملة البرلمانية العالمية التي أطلقها منظمة برلمانيون من أجل العمل الجماعي للتوفيق على معاهدة تجارة الأسلحة والتوفيق عليها، وتنفيذها على:
<http://www.pgaction.org/activity/2013/mps-actively-promoting-pga-att-signature-and-ratification.html>

“ستوفر معاهدة تجارة الأسلحة رادعاً فعالاً ضد تدفق الأسلحة المفرطة والمزعزعة للاستقرار، وبالخصوص في المناطق المعرضة للصراعات. وستجعل من الصعب وصول الأسلحة إلى زعماء الحرب، والقراصنة، والإرهابيين، وال مجرمين، أو استخدامها لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. إن تبني معاهدة تجارة الأسلحة يعد شهادة إضافية على ما يمكن إنجازه عند تعاون الحكومة والمجتمع المدني معًا من خلال الأمم المتحدة.”

- الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون
الثالث من يونيو، 2013